الاحتلال الفرنسي للجزائر
وموقف الدولة العثمانية منه
" قراءة جديدة "

تأليف

الدكتور : سعيد بن سعد سفر الغامدي
الاستاذ المشارك في التاريخ الحديث والمعاصر
كلية العلوم الإجتماعية بالرياض
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الاحتلال الفرنسي للجزائر
وموقف الدولة العثمانية منه
" قراءة جديدة "

- ☆ أسباب الحملة الفرنسية على الجزائر.
- ☆ الإحتلال الفرنسي للجزائر.
- ☆ عبد القادر الجزائري.
- ☆ إحتلال قسنطينة.
- ☆ تجدد القتال بين فرنسا والأمير عبد القادر.
- ☆ جهاد الأمير عبد القادر ثم إستسلامه.
- ☆ موقف الدولة العثمانية من الإحتلال الفرنسي للجزائر.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد :

بذلت الدول الأوربية النصرانية جهوداً مضنية لإحتلال العالم الإسلامي وضرب الإسلام والمسلمين، ولكن تحطمت معاولهم على صخرة الإسلام والمسلمين أيام الحروب الصليبية التي خرجوا منها يجرّون أذيال الخيبة والخسران والعار.

ولكن مازالت روح الحقد الصليبي تسيطر عليهم - حتى يومنا هذا - فأخذوا في إقتطاع البلاد الإسلامية بلداً تلو الآخر بهدف محو هويتهم الإسلامية وتنصيرهم.

ومن أشرس الحملات الصليبية التي تعرضت لها البلاد العربية والإسلامية الحملة على(الجزائر). فقد أراد الفرنسيون تعويض ما خسروه في حملتهم الفاشلة على مصر. لكن صمود الشعب الجزائري وكفاحه حال دون ذلك، وعجزت فرنسا بكل ما تملك من قوة عسكرية وأموال طائلة في إخماد ثورة الجزائر الأهلية الإسلامية.

وقد كتب الكثير من المؤرخين المؤلفات العديدة عن جهاد أهل الجزائر وفي مقدمتهم الأمير عبد القادر الجزائري حتى أعجزوا الحكومة الفرنسية.

ولكن لاحظت تحامل الكثير من المؤرخين على الدولة العثمانية واتهموها بالتقصير في مسألة الجزائر، وقد تناسي أولئك الكتّاب إلى حالة الضعف التي وصلت إليها الدولة، والمشكلات الداخلية والخارجية التي أشغلتها وأقضت مضجعها.

وقد اشار قلة قليلة من المؤرخين إلى التظاهر العسكري الذي قامت به الدولة العثمانية ضد الاحتلال الفرنسي والذي انتهى بالفشل الذريع. وقد يكون لمثل هؤلاء المؤرخين العذر في عدم دراسة الموضوع دراسة كاملة تغطي معظم جوانب الموضوع لغياب الوثائق العثمانية وصعوبة الحصول عليها.

وفي أثناء بحثي في الإرشيف العثماني عثرت على وثائق توضح الجهد السياسي والدبلوماسي الكبير الذي بذلته الدولة العثمانية من أجل حل مشكلة الجزائر. ولم ألاحظ - على حد علمي - ذكراً لهذا في المؤلفات التاريخية.

لهذا آثرت إبراز هذا الجهد السياسي الذي بذلته الدولة العثمانية، وغاب عن ذهن الكثير من المؤرخين. وهذا هو الجديد الذي حاولت التطرق له في هذا البحث المتواضع.

والله الموفق.

أسباب الحملة الفرنسية على الجزائر :

دخلت الجزائر في الحكم العثماني سنة ٩٢٥هـ/١٥١٩م، وتعتبر أول إقليم من أقاليم شمال افريقية - بعد مصر - يدخل تحت السيادة العثمانية[١]. وكانت الجزائر منذ ذلك التاريخ تعتبر معقل الإسلام في قارة افريقيا، كما كانت فرنسا في المقابل آنذاك معقل النصرانية في أوربا، ولم تأتِ الحملة الفرنسية أو(الاستعمار الفرنسي) للجزائر إلا بعد تخطيط دقيق من قبل الفرنسيين ودراسة لمصالحهم الخاصة. وهناك مجموعة من الأسباب تعللت بها فرنسا لاحتلال الجزائر منها :

- فقدت فرنسا الكثير من مستعمراتها أثناء حروب نابليون في أوربا، وكانت تريد إعادة مجد إمبراطوريتها القديم مرة ثانية. فرأت إستعمار الجزائر لتكون مفتاح دخولها إلى دول أخرى. ولم يكن هناك معارضة من الدول الأوربية لتلك السياسة الفرنسية، بل ربما وجدت التشجيع والتأييد لكي تصرف فرنسا عن المطالبة بالأقاليم التي فقدتها في أوربا[٢].

- ومن أسباب الحملة الفرنسية على الجزائر إدّعاء فرنسا أن البحارة المسلمين يقومون بالإعتداء على السفن الفرنسية في البحر المتوسط وأنها تريد منعهم من مزاولة ذلك النشاط الذي يخل بالأمن[٣].

- وهناك سبب إقتصادي. وهو أن فرنسا مرت بضائقة مالية شديدة أثناء حروبها، ولم تجد من يساعدها أو يقدم لها المعونة من الدول الأوربية. وقامت الجزائر ببيع كميات كبيرة من القمح لها. وكانت على شكل دين مؤجل. وقد تراكمت هذه الديون على فرنسا وأصبحت عاجزة عن سدادها، فأضطرت الجزائر إلى إستعمال القوة لكي تحصل ما لها من ديون على فرنسا، ولكن الأخيرة أمتنعت من دفع الديون التي عليها للجزائر مدّعية حيناً أن القمح غير صالح، وأن أثمانه التي قُدر الدين على أساسها مُبالغ فيها، وكانت تلك الديون تصل إلى ثمانية عشر مليوناً من الفرنكات، ورغم هذا فقد خفضت الجزائر تلك الديون إلى سبعة ملايين فرنك. فعادت فرنسا إلى الإدعاء بأن السلطات الفرنسية لم تتسلم تلك البضائع،

واصمّت آذانها عن المطالبة بتسديد ذلك الدين[٤].

- كذلك فإن رغبة كبار التجار والملاّك الفرنسيين في الإستيلاء على أراضي جديدة تُدر لهم أرباحاً طائلة ليعوضوا ما خسروا من أملاك قد دفع بالحكومة الفرنسية إلى التعجيل بأمر إحتلالها للجزائر[٥].

- ومن الأسباب التي دعت فرنسا لغزو الجزائر رغبة شارل العاشر في أن يشغل الشعب الفرنسي عن المشاكل الداخلية في فرنسا، ويجعلهم يهتمون بالحروب الخارجية، وكذلك يريد أن يشغل أولئك السكان العاطلين عن العمل في تلك الحروب، ويوجد لهم أرضاً جديدة يستنفذون فيها طاقاتهم المعطلة، كما أراد شارل العاشر إرضاء الكنيسة الفرنسية بأنه سوف يعمل على نشر النصرانية، ويقضي على الإسلام والمسلمين في دولة إسلامية كبيرة وهي الجزائر[٦].

- وهناك سبب آخر أدى إلى الغزو الفرنسي للجزائر يذكره كثير من الكتّاب والمؤرخين ويعتبرونه الشرارة التي أشعلت نار الحرب بين الدولتين. وهو : أن قنصل فرنسا في الجزائر ذهب إلى الداي - حاكم الجزائر - لتهنئته بمناسبة عيد الفطر لسنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م فسأله الداي عن السبب الذي جعل ملك فرنسا لا يرد على رسالته التي بعث بها إليه منذ مدة، فكان رد القنصل جافاً غليظاً مفاده أن الملك أرفع من أن يرد على رسالة الداي، فغضب الأخير ونهر القنصل وأشار إليه بيده أن يخرج من أمام وجهه. وقيل أن مروحة كانت بيد الداي لمست وجه القنصل. فذهب الأخير إلى الملك وأخبره بما حدث، وزاد على ذلك بأن الداي صفعه على وجهه. فاعتبر الملك أن ذلك العمل إهانة له وللشعب الفرنسي وهدد بالإنتقام[٧].

والحقيقة أن فرنسا كانت تتذرع بأي سبب لإحتلال الجزائر. ومهما قيل من أسباب فإن الحقد الصليبي الدفين في قلوب أعداء الإسلام والمسلمين هو السبب الرئيسي لإحتلال فرنسا للجزائر بعد أن تحطمت معاولهم على صخرة الإسلام أيام الحروب الصليبية في بلاد الشام، وبعد أن فشلت فرنسا في إحتلال مصر سنة ١٢١٣هـ/١٧٩٨م وخرجت تجر أذيال الخيبة والخسران أمام التضامن الإسلامي الكبير. وأرادت هنا أن

تكرر حقدها الصليبي باحتلال بلد عربي مسلم. فأختلقت الأعذار الواهية لاحتلال الجزائر.

الإحتلال الفرنسي للجزائر :

صممت فرنسا على إجبار الجزائر على الإعتذار حتى ولو بالقوة، وقرر مجلس الوزراء الفرنسي إرسال القطع البحرية أمام الجزائر للمطالبة بهذا الإعتذار. ووصلت هذه القطع البحرية أمام مدينة الجزائر وطالبت بتحية العلم الفرنسي، لكن الداي رفض ذلك، فعاد الأسطول حاملاً رعايا فرنسا في الجزائر، وعهدت لقنصل سردينيا مهمة الإشراف على المصالح الفرنسية في الجزائر. وقطعت العلاقات دون دفع أي مبلغ للجزائر عن مشترياتها من القمح، وتذرعت بإهانة الداي لقنصلها، واحتفظت لنفسها بحق التدخل حسبما يترآى لها[٨].

قررت الحكومة الفرنسية إحتلال مدينة الجزائر نفسها. ولكن حوادث المورة جعلت الفرنسيين يفضلون البدء في فرض الحصار إلى أن ينجلي لهم الموقف الدولي في البحر المتوسط، خصوصاً وأنهم كانوا يرغبون في المحافظة على التحالف الذي وصلوا إليه مع كل من إنجلترا وروسيا، وأن مسألة إنزال الجنود في الجزائر قد تؤثر على هذا التحالف، وعلى موقف كل من إنجلترا وروسيا في مسائل المضايق والبلقان وشرق البحر المتوسط.

بقي الحصار البحري مفروضاً على سواحل الجزائر مدة ثلاث سنوات في الفترة ١٢٤٣-١٢٤٦هـ/١٦ يونيه ١٨٢٧م - ١٤ يونيو ١٨٣٠م، وقد عانت فرنسا خلال فترة الحصار هذه معاناة كبيرة حيث استطاع الجزائريون أسر بعض رجال البحرية الفرنسية وقتلهم، ونظر الداي لعملية الحصار على أنها إعلان حرب رسمي موجه إليه أكثر من كونه مناورة بحرية للضغط عليه إذ أن سفن الفرنسيين كانت تعترض طريق السفن الجزائرية عند مدخل الميناء، مما يتنافى مع أبسط القواعد والتقاليد الموجودة بين رجال البحرية في حالة السلم، وحاول الأسطول الفرنسي تهديد الداي من وقت لآخر بإرسال أحد الضباط ملحاً في طلب تقديم الإعتذار الرسمي، فلم يكن من الجزائريين - بعد تكرار هذه

المسألة - إلا أن أغرقوا بقنابلهم الزورق الذي حمل آخر ضابط جاء لهذا الغرض[٩].

وأخيراً صممت فرنسا على إرسال حملتها للجزائر خصوصاً وأن "بولينياك" قد وصل إلى الحكم سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م، وكان يرى أن عملية الحصار عملية خاسرة دون أي فائدة، وكان من ناحية أخرى يريد أن يوجه أنظار الشعب إلى الخارج، ويعتقد في أن نصراً خارجياً سيساعده على الوصول إلى نتائج طيبة على مجموع الناخبين، وسيساعده في تقوية الملكية، بأن يتجمّع حول العرش كل هؤلاء الذين أتهموها منذ سنة ١٢٣١ هـ / ١٨١٥ م، باتّباع سياسة سلبية في العالم.

وقد حاول بولينياك في أواخر سنة ١٢٤٥ هـ / ١٨٢٩ م إقامة تحالف بينه وبين محمد علي في مصر، وعرض عليه أن يحتل هذه الولاية نظير مساعدة مالية، وضمان حماية فرنسا لقواته ضد تدخل أي دولة أوربية. وأن يقوم الاسطول الفرنسي بمعاونته في تلك الحملة، وأن يحصل من السلطان العثماني على إذن للقيام بها، ولكنها لم تنجح لأن محمد علي اعتذر عن ذلك حتى لا يثير الرأي العام الإسلامي، كما أن امتداد سلطة مصر حتى تونس كان أمراً غير مقبول من الباب العالي ومن أنجلترا، بالإضافة إلى ذلك فإن وضع قطع الأسطول الفرنسي تحت سلطة مصر كان مخاطرة واضحة، لذلك فإن بولينياك قد صمم على القيام بهذه العملية لحساب دولته[١٠].

أما انجلترا فقد رفضت عرض الحكومة الفرنسية بالإشتراك معها في هذه الحملة، ورأى ولنجتون أن في هذا مخاطرة كبيرة قد تؤدي إلى مشاكل دولية. ولذلك فإنه قرر ترك فرنسا تعمل بمفردها[١١].

أصدر الملك أمره بالتعبئة يوم ٧ فبراير، وأعلن عن مهاجمة الجزائر يوم ٢ مارس في خطاب العرش، وتجمّعت القوات البرية والبحرية ومعدات الحرب والذخائر والتموين على البر بين طولون ومرسيليا، كما تجمّعت السفن الحربية وسفن النقل ومعدات الإنزال أمام طولون. وبلغ مجموع الحملة البرية في آخر أبريل(٣٧,٦٠٠) جندياً و(٤٥٠٠) حصاناً، و(٩١) مدفعاً، وأعطيت قيادة هذه الحملة للجنرال "بورمون"، أما القوات البحرية فكانت تضم(٦٠٠) قطعة بحرية، كانت تشتمل

على(٦٠-١١) قطع حربية مقسمة إلى ثلاث فرق للعمليات ولإنزال الجند، وللإحتياطي، علاوة على السفن التجارية المجهزة لنقل الجند والمعدات في شكل قافلة بحرية، وأعطى الملك القيادة البحرية للأميرال "دوبريه"، وقام ولي العهد بتفتيش القوات البرية والبحرية في طولون ثم سافرت إلى الجزائر[١٢].

وصلت الحملة في ١٤ يونيو ونزلت في الخليج الغربي من جزيرة سيدي فروج[١٣]. واستطاعت إحدى الفرق الفرنسية الثلاث ـ تحت ستار مدفعية الأسطول ـ أن تستولي على قطع المدفعية الجزائرية المنصوبة إلى الداخل من شبه الجزيرة. ثم استمر إنزال المدفعية والمعدات في الأيام التالية، وأخذ الجنود يعملون في تحصين شبه الجزيرة ليتخذوها قاعدة عامة لهم[١٤].

وقد حدث ثلاث معارك مهمة في تلك المنطقة. وهي على التوالي : الشتويلي ثم سيدي خالد، وقلعة السلطان، ورغم دفاع أهل الجزائر المستميت في هذه المعارك بقيادة إبراهيم آغا نسيب الداي حسين إلا أنهم أنهزموا في النهاية. وكانوا يعتمدون في حروبهم هذه على أسلوب الكر والفر السريع الخفيف، واعتمدوا على البنادق القديمة والسيوف، بينما اعتمد الفرنسيون على خطوطهم التي تؤيدها نيران المدفعية والأسلحة الحديثة، واستولوا على معسكر الشتويلي وسيدي فروج وسيدي خالد.

قرر الفرنسيون أن يستمروا في سيرهم إلى مدينة الجزائر لكي يستولوا على قلعة السلطان، لكن حدثت بعض الظروف الجوية التي حالت دون وصولهم إليها. ولم يستغل الجزائريون تلك الفرصة للإيقاع بهم بل تركوهم حتى أعادوا تنظيم جيوشهم، وقد تولى " الخزنجي " الدفاع عن قلعة السلطان، ومعه (٨٠٠) جندي من الأتراك، و(١٢٠٠) جندي من العرب، إضافة إلى التحصينات القوية للقلعة ومناعة أسوارها. ثم بدأ الفرنسيون في ضرب القلعة بالمدافع، وقد استماتت الجزائريون في الدفاع عنها، لكن نيران المدفعية تسببت في إحراق مخزن الذخائر مما سهّل على الفرنسيين إحتلالها، ثم تحصنوا فيها وأخذوا ينطلقون منها لضرب الجزائر[١٥].

وقد أراد الداي حسين أن يقاوم دخول الفرنسيين مدينة الجزائر لكن الوضع

. العسكري لم يكن يسمح له بذلك. خصوصاً وأن الأسطول الفرنسي كان يحاصر المدينة من البحر، ومدفعية الجيش مُصوبة على المدينة من قلعة السلطان، فاضطر الداي إلى الإستسلام لقاء معاهدة تعهدت فيها فرنسا بحمايته وترك الخيار له بين البقاء في الجزائر أو الرحيل، كما تعهدت بحماية الدين الإسلامي، وإعطاء الحرية التامة للمسلمين في ممارسة شعائرهم الدينية وتم التوقيع على المعاهدة ١٣ محرم ١٢٤٦هـ / ٥ يوليو ١٨٣٠ م. لكن فرنسا نقضت هذه المعاهدة قبل أن يجف مدادها[١٦].

وبعد دخول الجيش الفرنسي مدينة الجزائر أذاع القائد بورمون بياناً على أهل الجزائر أفتتحه بـ " بسم الله المبتدئ المعيد وبه نستعين ... " ثم أخذ يعدهم ويمنيهم بالخير إذا هم سلموا للقيادة الفرنسية التي جاءت من أجل تحقيق الخير والسعادة لهم، وذكر بورمون في هذا البيان أنه يحب الإسلام ورسوله صلى الله عليه وسلم – وسيضمن لهم الحرية الدينية الكاملة، وسيعاقب كل من يتعرض لهم في أملاكهم وعوائلهم ومساجدهم..[١٧]. وهي نفس سياسة نابليون بونابرت حينما أحتل مصر، وكما أن هذه السياسة الكاذبة قد أنكشفت للمصريين فقد انكشفت من أول يوم للجزائريين.

بعد دخول الفرنسيين مدينة الجزائر أنقضوا بوحشية على المواطنين، وأشاعوا الرعب، والخوف بين الأهالي، وقاموا بشتى أنواع السلب والنهب والفساد وقتل المواطنين بالجملة، وحرقوا القرى والمزارع بكل وحشية. كما استولوا على الخزانة العامة التي أبلغوا باريس أنهم قد وجدوا فيها ما قيمته "٤٨,٧٠٠,٠٠٠" فرنك من الذهب، وكان هذا يكفي بطبيعة الحال لتغطية نفقات الحملة التي بلغت "٤٣,٥٠٠,٠٠٠" فرنك، ولكن الجنرالات بدأوا يتهمون بعضهم بعضاً بسرقة مبالغ من أموال الخزانة الجزائرية قبل إعلانها لباريس، وقاموا بإحراق السجلات عمداً حتى لا تنكشف سرقاتهم[١٨].

وكان أول أعمال بورمون بعد إحتلاله لمدينة الجزائر هو نزع سلاح الجنود غير النظاميين، ثم طرد الجيش الإنكشاري العثماني إلى إزمير، واختفى بذلك آخر

مظهر من مظاهر الحكم العثماني في الجزائر. وبعد أن قام الجنود الفرنسيون بإتلاف السجلات، لم يكن من السهل الحصول على بيانات خاصة بملكية الأراضي أو بالدخل العام، وكان ذلك في صالح أصحاب النفوس الضعيفة ممن يتمتعون بالسلطة أو المقربين إليهم، أما الجنود فإنهم بدأوا يعيشون بين أفراد شعب لا يعرفونه ولايستطيعون التفاهم معه، مما ساعد على إنتشار الفساد والسلب والنهب وجعل مدينة الجزائر في حالة يُرثى لها[١٩].

ولم يكن بورمون يعرف حقيقة الوضع في الجزائر، واعتقد أن إحتلال مدينة الجزائر سيجعله يسيطر على كل البلاد في مدة أسبوعين وبدون مقاومة.

قام بورمون بإرسال حملة لإحتلال المرسى الكبير ووهران، وأرسل حملة أخرى أستولت على عنابة الميناء البحري لقسطنينة، واعتقد بأن هذا الإحتلال سيجبر قسنطينة على التسليم، ولكنه اخطأ في تقديره، إذ أن الأهالي في الداخل كانوا مصممين على مقاومة الإحتلال الفرنسي. وشعرت السلطات الفرنسية أخيراً بأن عليها مهاجمة جميع مدن الجزائر الواحدة تلو الأخرى، فأرسل بورمون حملة إلى " بليدا " التي تقع عند سفح جبل أطلس على بعد ٤٨ كيلو متراً جنوب مدينة الجزائر، وفي إقليم يسكنه رجال القبائل ليثبت لأهالي الجزائر قوة الجيش الفرنسي وقدرته على السيطرة على كامل البلاد، ولكن رجال القبائل هاجموه عند عودته، وأنزلوا به خسائر فادحة، وكشفت هذه الهزيمة مع ما تلاها من هزائم عن أن الفرنسيين ليسوا سادة الموقف، وأن تحطيمهم للحكم العثماني في الجزائر لن يسهل عليهم السيطرة على الولاية[٢٠].

أما باي قسنطينة فرفض التسليم، واستمر هو وشعبه في الجهاد الإسلامي، واستطاع أن يقاوم الفرنسيين سبع سنوات تجلت فيها بطولة الجزائريين، وألحقوا بالعدو خسائر كبيرة واستطاعوا طرد الفرنسيين من عنابة، وهجم الفرنسيون على قسنطينة في سنة ١٢٥٢ هـ / نوفمبر ١٨٣٦ م لكن الجزائريين هزموهم شر هزيمة، وكان لهذه الموقعة صداها المدوي في فرنسا وأوربا.

عبد القادر الجزائري[٢١] :

رأى بعض أهل الحل والعقد إزاء ما لمسوه من فساد الأحوال وتفرق كلمة المسلمين وإنقسامهم شيعاً إلى بربر وعرب وقبائل متنابذة، ذلك الإنقسام الذي يرجع إلى عهود الدايات، والذي أستغلته الحكومة الفرنسية لتستعين به في التغلب على البلاد وإضعاف مقاومتها. رأوا أن يختاروا أميراً تجتمع فيه صفة الإمارة، فكان أن توجهوا إلى رجل من العلماء والأشراف لكنه أعتذر عن الإمارة ولم يتخلف عن الجهاد، وظل يقود المجاهدين إلى وهران يقاتل الفرنسيين ويرجع في غارات متعددة، وحاول قادة المسلمين أن يلجأوا إلى سلطان المغرب ليولي عليهم من يتزعمهم في الجهاد، فرحّب بهم وولى إبن عمه عليهم وهو علي بن سليمان، فتوجه إلى الجزائر وبدأ يُنظم الأمور ويعد العدة للجهاد. فعلمت فرنسا بذلك، وهدّدت سلطان المغرب. فسحب إبن عمه قبل أن يمضي في مهمته أكثر من ستة أشهر، وتأكدت من جديد زعامة السيد محي الدين الحسني أحد زعماء الأشراف، وظل يجاهد سنتين ثم تخلى عن القيادة سنة ١٢٤٧ هـ / ١٨٣٢ م لإبنه البطل الأمير عبد القادر الذي لقب نفسه بالجزائري، لتكون ثورته تمثل الجزائر كلها، ولمصلحة الشعب الجزائري كله. والتف حول الأمير عبد القادر آلاف من الشبان، وأيدته القبائل تأييداً تاماً حتى بلغ عدد جيشه (٨٠٠٠) من المشاة، و(٢٠٠٠) فارس[٢٢].

وتعتبر مبايعة الأمير عبد القادر بداية لحكومة جزائرية صالحة، فقد تحلّى هذا الأمير بمزايا خلقية وعقلية كبيرة فضلاً عن أنه كان من صميم الشعب الجزائري، فمحنة الغزو الفرنسي تمخضت عن إختيار هذا الأمير الذي تجلت عبقريته في التنظيمات المختلفة التي أدخلها إلى البلاد، فهناك التنظيمات التي أدخلها في الجيش والتي قسمته إلى مشاة وخيالة ومدفعية، كما عينت رتب الجند ولباسهم، وحددت رواتبهم ومسؤولياتهم وواجباتهم، وبعبارة موجزة يمكننا القول أنه وضع أساساً متيناً لجيش وطني نظامي[٢٣].

وامتدت إصلاحاته الواسعة إلى تنظيم القضاء. فكان هناك منصب قاضي القضاة الذي يشرف على إدارة القضاء في البلاد، وبطبيعة الحال كان المذهب المطبق هو المذهب المالكي المنتشر في المغرب العربي. واهتم إهتماماً كبيراً بالثقافة، وشجع طلاب العلم والعلماء، وعمل على جمع الكتب من كل مكان استطاع أن يجدها فيه، كما كان الأمير مهتماً بالدعوة إلى التمسك بالدين الإسلامي الحنيف[٢٤].

كما أنشأ مجلساً للشورى يتم إختيار أعضاءه بالإنتخاب لمعاونته في حكم البلاد، كما أتخذ لنفسه لقب " أمير المؤمنين " أو " خليفة سلطان المغرب "[٢٥].

وظل الأمير عبد القادر يجاهد الفرنسيين ويشن عليهم الغارة تلو الغارة محاولاً إخراجهم من وهران ومستغانم، لكن الفرنسيين كانوا قد أعدوا دفاعاً قوياً لهاتين المدينتين، وبنوا خارجها الحصون فاستعصى عليه فتحهما، واضطر في آخر الأمر إلى عقد معاهدة يحاول بها أن يضمن عدم توسعهم من الساحل إلى داخل البلاد، واعترف لهم في هذه المعاهدة بسلطانهم على وهران ومستغانم وتم التوقيع على هذه المعاهدة ١٧ شوال ١٢٤٩هـ/٢٨ فبراير ١٨٣٤م[٢٦].

لكن الفرنسيين لم يلتزموا بنصوص هذه المعاهدة وشنّوا غارة على تلمسان، فأدى ذلك إلى نشوب الحرب من جديد بين فرنسا والأمير عبد القادر وأدت هذه الحرب إلى توقيع معاهدة جديدة هي معاهدة " تافنا " وتعّين هذه المعاهدة مواقع إحتلال فرنسا وهي مدن الجزائر، ووهران، والبليدة، والقليعة مع المساحات التابعة لهذه المدن، وتعترف للأمير بولايته على سائر أجزاء الجزائر، مع ما تبقى من ولاية وهران والجزائر وتلمسان على أن يخرج منها الفرنسيون ما عدا قسنطينية التي كان يحكمها أحمد باي وغير ذلك من عهود. وقد تم التوقيع على هذه الإتفاقية ٦ ربيع الأول ١٢٥٤هـ/ أول يونيه ١٨٣٨م بين الأمير عبد القادر، والقائد الفرنسي الجنرال " بيجو "[٢٧].

إحتلال قسنطينة :

عملت فرنسا على المفاوضة مع الأمير عبد القادر في الغرب، ومع أحمد باشا في الشرق، وانتهت المفاوضة الأولى إلى عقد معاهدة تافنا، أما المفاوضة الثانية فإن فرنسا قد عرضت فيها الاحتفاظ بمدينتي عنابة وكالو مع ضواحيهما. والإعتراف بسيادتها على كل المنطقة، وأن يدفع لها أحمد باشا ضريبة سنوية كرمز للتبعية، فرفض أحمد باشا هذه الشروط، وكان يأمل في أن تساعده الدولة العثمانية[٢٨] كما سيأتي فيما بعد إن شاء الله.

وجهت فرنسا إنذاراً إلى أحمد باشا، وبدأت القوات الفرنسية تزحف صوب قسنطينة، وكانت تتكون من(١٢,٠٠٠) جندي، مزودة بست عشرة قطعة ميدان، وسبع عشرة مدفعية حصار، ووصلت هذه الحملة إلى أسوار قسنطينة أول أكتوبر سنة ١٨٣٧م، ولم يحاول مجاهدو قسنطينة الإشتباك مع الفرنسيين قبل وصولهم، بل صمموا على الدفاع عن مدينتهم من داخلها، وتولى أحمد باشا قيادة الفرسان التي عملت على مناوشة الأعداء[٢٩].

أرسل الجنرال دامريمون القائد العام إنذاراً طالباً التسليم، ولكن الأهالي رفضوه، وفي اليوم التالي قتل هذا الجنرال أثناء تفقده المدفعية بصحبة دوق نامور ابن ملك فرنسا، كما قتل رئيس أركان حرب الحملة، فتولى القيادة الجنرال فالي. وأمر بالاستعداد للهجوم في اليوم التالي، وهجم الفرنسيون على قسنطينة في ١٣ أكتوبر سنة ١٨٣٧م بثلاثة طوابير أقتحمت الفتحات التي أحدثتها المدفعية في أسوار المدينة، ولكن الشوارع كانت مملوءة بالمتاريس وكان الأهالي يطلقون النيران من النوافذ الصغيرة على الجنود الفرنسيين أثناء تقدمهم في الشوارع الضيقة، ولكن تقدم الفرنسيين استمر رغم الخسائر الفادحة التي تكبدوها. ثم أشتعلت النيران في مخازن البارود مما تسبب في نسفها، واستمر الإلتحام في الشوارع وفي المنازل بشكل مجزرة عامة بين الطرفين إلى أن احتلت قوات الفرنسيين قشلاق الإنكشارية والقصبة فتوقفت المقاومة[٣٠].

وتعتبر معركة قسنطينة أول معركة حاسمة اشتركت فيها القوات الفرنسية منذ عهد نابليون. وأبقت الحكومة الفرنسية على ثلثة آلاف جندي فرنسي في تلك المدينة. وما إن عاد الجنرال فالي إلى عنابة حتى وجد أمر تعيينه حاكماً عاماً للجزائر بالنيابة، وكانت فرنسا قد رأت فيه قائداً منتصراً على العكس من بيجو الذي وقع معاهدة تافنا مع الأمير عبد القادر. ولكن الجنرال فالي رفض هذا التعيين، وطلب إعادته إلى فرنسا، فلم يكن أمام حكومة باريس إلا أن ترضيه حتى تستغل انتصاره وأسمه في شمال إفريقية. فعينته حاكماً عاماً، وأنعمت عليه برتبة الماريشال[٣١].

وبدأت فرنسا في استغلال انتصارها إلى آخر درجة ممكنة لصالح تجارتها ونمو مستعمراتها، كما أنه وجد من شيوخ الأهالي من يرغب في التعاون معها ويسهل عليها أمر الإبقاء على إحتلال قسنطينة.

وتعتبر القرارات الصادرة عام ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م هي الأسس الأولى لتنظيم مقاطعة قسنطينة، وقد تركت أثراً كبيراً في تاريخ الجزائر لأنها كانت البداية للعلاقات بين السلطة الفرنسية والأسر الإقطاعية هناك، وقد قسمت المقاطعة إلى إدارتين. إحداهما خاصة بعنابة، والثانية خاصة بقسنطينة. وكانت إدارة الأولى تنقسم إلى دوائر تخضع كل منها لقائد فرنسي يجمع في يديه السلطات العسكرية والمدنية والقضائية ، أما بقية المقاطعة فكانت متروكة لسلطة الرؤساء الإقطاعيين من الأهالي الذي قبلوا التعاون مع الفرنسيين. وكانوا يخضعون للقائد العام الفرنسي، وكانوا يجتمعون تحت رئاسته في مجلس إداري، وكان عليهم جمع الضرائب من الأهالي والإحتفاظ بجزء منها كمرتب لهم. وكان لهم الحق في الإحتفاظ بقوات محلية خاضعة لهم كحرس غير نظامي يساعدهم في فرض نفوذهم على الأهالي. وكان لهم حق تعيين الشيوخ، وترشيح القادة الذين سيعملون تحت إدارتهم، على شرط موافقة الحاكم الفرنسي على ذلك. وكان هؤلاء الرؤساء يعتبرون رؤساء إقطاعيين أكثر من كونهم موظفيين نظاميين، فكان الفرنسيون يعاملونهم على أنهم وكلاء للقائد العام في المقاطعة، وعلى أنهم في مرتبة أمير الآلاي في الجيش الفرنسي. وذلك إستمراراً للعمل على النظام العثماني الذي كان

يعتبرهم في مرتبة القائم مقام للواء قسنطينة[٣٢].

وكان الجنرال فالي مضطراً في حقيقة الأمر إلى إنتهاج هذا النوع من السياسة لأن حكومة فرنسا كانت ترغب في تحديد المنطقة المحتلة في الجزائر، ولم تكن توافق على الميزانيات التي لاتسمح بالتوسع في الداخل. فكان على فالي أن يجد حلاً عملياً وقليل التكاليف.

وأخيراً فإن إحتلال فرنسا لقسنطينة وسيطرتها غير المباشرة على تلك المقاطعة قد سمّحا لها بالتفرغ من جديد للأمير عبد القادر الجزائري في غرب الجزائر، بعد أن ضمنت إنقسام الجزائر إلى قسمين، وضمنت صعوبة إرسال الإمدادات والمعونات العسكرية من الشرق إلى المجاهدين في غرب الجزائر.

تجدد القتال بين فرنسا والأمير عبد القادر :

بدأت المشكلات بين فرنسا والأمير عبد القادر بمجرد إحتلال مدينة قسنطينة. وقد بعث الأمير عبد القادر عدة خطابات إلى لوى فيليب، وإلى رئيس الوزراء ووزير الحربية في باريس، معلناً رغبته في المحافظة على السلم، على أساس الإحتفاظ بالمعاهدات الدولية، ولكنه لم يستلم أي رد على مراسلاته. فما كان من الأمير إلا أن احتل المناطق المتنازع عليها في مقاطعة تتيرى، ثم احتل وادي الزيتون، وعاقب الأهالي الذين تعاونوا مع الفرنسيين، ولقد خشي الماريشال من سياسة عبد القادر التي كانت ترمي إلى توحيد كل المناطق الجزائرية ومحاصرة الفرنسيين في الساحل. فانتهز فرصة حضور الدوق دوليان إلى الجزائر في سنة ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩ م ونظّم حملة صحبت ولي العهد من فيليب فيل إلى قسنطينة ومنها إلى الجزائر ماراً ببعض المناطق الخاضعة لحكم عبد القادر[٣٣].

كتب الأمير عبد القادر إلى الماريشال فالي معلماً إياه أنه يعتبر الحملة التي سارت من فيليب فيل إلى قسنطية ومنها إلى الجزائر نقضاً صريحاً لمعاهدة تافنا، ونصحه بإتخاذ احتياطاته اللازمة للحرب. من منع للمسافرين وسحب لمواقعه

المنعزلة، إذ أن الحرب قائمة، وكان عبد القادر قد تأكد من سياسة الفرنسيين الرامية إلى الإستيلاء على الجزائر بالتدريج[٣٤].

قام الأمير عبد القادر بالهجوم على إقليم متيجا، وعمل المجاهدون على إحراق أكواخ المستعمرين وتخريبها واستولى على ماشيتهم، واحتلوا كل الأقليم مما نشر الذعر في قلوب الفرنسيين في مدينة الجزائر، وطلب فالي من حكومته في باريس إرسال المزيد من الإمدادات، فسارعت الحكومة بإرسال (١٢,٠٠٠) جندي، ثم زادت قواته بعد أشهر قليلة إلى (٦٠,٠٠٠) جندي، ولكنه عجز عن إستعادة الأقاليم التي استولى عليها الأمير عبد القادر الجزائري[٣٥].

في تلك الفترة كان تيير قد استلم مقاليد الحكم كرئيس للوزراء في فرنسا منذ سنة ١٢٥٦هـ/مارس سنة ١٨٤٠م، وكانت فرنسا تجتاز أخطر فترة صادفتها ملكية يوليو، نظراً لفتح باب المسألة الشرقية بسبب العلاقات بين محمد علي والسلطان العثماني، وموقف كل من إنجلترا وروسيا في هذه المسألة، وكان العالم على أبواب حرب عالمية، وكان موقف فرنسا متأثراً بذلك كل التأثر، ولقد حاول أعداء الإستعمار من الفرنسيين إنتهاز الفرصة لمحاولة إجبار حكومتهم على إخلاء الجزائر، ولكن أنصار الإستعمار كانوا أشد قوة، ولقد نادى الجنرال بيجو بتغيير نظام الحاميات المنعزلة والإعتماد على قوات سهلة الحركة في السيطرة على الجزائر، أما تيير فإنه صرّح بأن الضرورة تحتم عليه إعلان الحرب على الأمير عبد القادر والتوغل في كل البلاد وإحتلالها إحتلالاً تاماً، بطريقة تسمح لفرنسا بالإحتفاظ بمواقعها في جنوب البحر المتوسط[٣٦].

وظهر جلياً أن الماريشال فالي ليس هو الرجل الذي يستطيع تنفيذ سياسة فرنسا في الجزائر، فقرّرت فرنسا تغييره، وعينت بيجو حاكماً عاماً على الجزائر ويعتبر هذا القرار في غاية الأهمية، إذ أنه كان الحد الفاصل بين سياسة الإحتلال الجزئي والاحتلال الكلي للقطر الجزائري.

وصل بيجو إلى مدينة الجزائر سنة ١٢٥٧هـ/ ٢٣ فبراير سنة١٨٤١م، وظل محافظاً على منصبه كحاكم عام حتى عام ١٢٦٤هـ / ٢١ سبتمبر١٨٤٧م، مما سمح بالإستقرار في القيادة الفرنسية، كما أيدته وزارة جيزو التي وصلت للحكم في نهاية سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، وظلت هذه الوزارة تحكم فرنسا حتى عام ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م، مما ساعد بيجو على الإستناد إلى حكومة تؤيده على طوال الخط، طوال حربه مع الأمير عبد القادر، وقد أعطته هذه الحكومة كل ما طلبه من إمدادات فأزداد عدد قواته من (٦٣,٠٠٠) في عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م إلى (٨٣,٠٠٠) في عام ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م، ثم إلى(٩٠,٠٠٠) في عام ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م، ثم إلى(١٠٨,٠٠٠) في عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م، وكان هذا العدد الأخير هو ثلث القوات الفرنسية في ذلك الوقت[٣٧].

كما طلب بيجو من الحكومة الفرنسية أن تضع تحت تصرفه مائة ألف جندي ومائة وخمسين مليون فرنك، ثمانون منها للقوات المحاربة، وسبعون للإستعمار. وذلك لمدة ست سنوات حتى يستطيع إقامة حكم فرنسي مستقر في الجزائر[٣٨].

أما الأمير عبد القادر الجزائري فإنه كان سيداً على كل ولاية وهران، ومعظم ولاية الجزائر، وله أعوان في القبائل وولاية قسنطينة، وكانت خزانته الحربية تحتوي على ما قيمته مليون ونصف المليون فرنك من الذهب، وكان جيشه النظامي يتألف من (٨,٠٠٠) من المشاة، وألفين من الفرسان، و(٢٤٠) من رجال المدفعية، وعشرين قطعة مدفعية في حالة جيدة، وكانت القبائل ترسل إليه المتطوعين والمجاهدين في زمن الحرب مما جعله يسيطر على قوة غير نظامية تتكون من (٥٠,٠٠٠) مجاهد، ولكن قواته الأساسية كانت تقوم على جيشه النظامي قبل كل شيء، وعلى إلتفاف الشعب حوله في نضاله ضد الفرنسيين، وكان الأمير يعرف أن لفرنسا قوة كبيرة ومجهزة بأحدث الأسلحة والمعدات، ولكنه كان يثق بالله أولاً ثم في قوة شعبه، ولقد اعتمد عبدالقادر على حرب العصابات وعلى الكر والفر السريع لإنهاك الفرنسيين ومفاجأتهم

وسلب أسلحتهم ومعداتهم، وكان يهاجم الفرنسيين بسرعة وفي جهات مختلفة، ويستدرجهم إلى الجبال أو إلى الصحاري، ويقطع خطوط مواصلاتهم، وخطوط رجوعهم، وينهكهم بالسير والرجوع، وكل ذلك دون أن يمكنهم من الإلتحام مع قواته في معركة فاصلة ثابتة الخطوط، وكان يعمل على القضاء على جزء فجزء من القوات الفرنسية. ولقد طبّق هذا التكتيك بنجاح لمدة سبع سنوات، وكان يأمل في أن يساعده الزمن والمناخ بعد الله على القضاء على الباقين من الفرنسيين، أو يضطرهم إلى الإنسحاب إلى الساحل أو إلى بلادهم الأصلية، خصوصاً وأن حالة الفرنسيين منذ وصولهم مدينة الجزائر من إحدى عشرة سنة مضت كانت تقوّي عنده ذلك الأمل[٣٩].

وكانت خطة بيجو تتلخص في إحتلال المواقع التي حصنّها عبد القادر، وفي إستباحة القبائل التي خضعت له، وإجبارها مادياً على التخلي عن ولائها، واتخذت حملة ربيع سنة ١٢٥٧ هـ / ١٨٤١ م مدينة المعسكر عاصمة عبد القادر هدفاً لها، وأرسل بيجو المؤن والذخائر إلى ميديا وملينا واتخذها قاعدتين أماميتين له، ثم هاجم عاصمة عبد القادر القديمة، وهدمها، ثم واصل الزحف على مدينة المعسكر. وقد رأت القبائل الموالية لعبد القادر أن الفرنسيين يحرقون محاصيلها، ويستولون على مواشيها وأغنامها، وعمل الفرنسيون في بعض الجهات على حصد القمح والشعير الذي زرعه الأهالي وصادروه، وخرج بيجو على رأس قوات كبيرة وعمل على تخريب الإقليم الذي ولد فيه عبد القادر، وهدم الزاوية التي تعلم فيها، ولم يذق الجنود طعم الراحة لمدة شهرين، وبليت أحذيتهم فساروا حفاة الأقدام، تاركين وراءهم الخراب والدمار، وأثبتوا أنهم يطلبون الخضوع التام، أو إجبار الأهالي على الجوع، أو إستلام البلاد بغير سكان[٤٠].

حاول بيجو في عام ١٢٥٨ هـ / ١٨٤٢ م الإشتباك مع القوات النظامية للأمير، فهاجم تلمسان وأعاد إحتلالها، وأرسل طوابير إلى مناطق ندرومة والمعسكر ومستغانم، وقد استطاع أن يقيم المواصلات البرية لأول مرة بين ولاية الجزائر وولاية وهران عن طريق وادي الشليف، إلا أن قوات عبد القادر هاجمت أحد الطوابير الفرنسية الذاهبة إلى بليدا وقضت عليها فما كان من الفرنسيين إلا أن استباحوا القبائل المحيطة

بمتيجة وخروج طابور فرنسي من مليانة بقيادة الدوق دومال، إبن ملك فرنسا، واتجه جنوباً باحثاً عن قاعدة الأمير عبد القادر، وكانت هذه القاعدة عبارة عن مدينة كبيرة من الخيام يعيش فيها أهله وعشيرته، وأسر المجاهدين النظاميين، وقد علم أن قاعدة الأمير تقع عند منبع "الظلجين" فهاجمها بالفرسان وأخذ ثلاثة آلاف أسير مع كمية كبيرة من الغنائم. فانعم الملك برتبة الفريق على إبنه، وأرسل بعصا الماريشالية لبيجو في سنة ١٢٥٩هـ/ آخر يوليو ١٨٤٣م، كما نجح الفرنسيون في قتل مبارك، قائد الجزائريين الشهير والساعد الأيمن للأمير عبد القادر وذلك في المعركة التي وقعت عند سيدي يحي سنة ١٢٥٩هـ / ١١ نوفمبر ١٨٤٣م، وكانت هذه الضربة أقوى عند الأمير من فقده لقاعدته، واضطر بعدها للإلتجاء إلى المغرب، خصوصاً وأن القمح والذخائر كانت تنقصه لمواصلة جهاده ضد الفرنسيين(٤١).

كان إلتجاء عبد القادر إلى المغرب أمراً يثير المشكلات أمام فرنسا، ويهددها بقيام حركة تحررية كبرى في شمال إفريقية تقذف بقواتها إلى البحر، وكانت فرنسا تعرف أن المولى عبد الرحمن سلطان المغرب يؤيد الأمير عبد القادر ويعطيه الإمدادات اللازمة، ولكنها كانت تعرف كذلك أن السلطان يخشى إزدياد نفوذ الأمير في المغرب، وسارت القوات الفرنسية غرباً مدّعية البحث عن قوات عبد القادر ووصلت إلى " للامغنية " وأقامت هناك نقاطاً عسكرية، ولكن هذا الموقع كان داخل الإمبراطورية الشريفية مما أضطر السلطان تحت ضغط الرأي العام، إلى إرسال قوة عسكرية إلى جوار وَجْدَه بقيادة القائد القناوى(٤٢).

ويعتبر زحف القوات الفرنسية حتى للامغنية تحرشاً سافراً بالمغرب وعملاً لا يقصد من ورائه إلا البحث عن المشكلات، ووقع إشتباك بين المغاربة والفرنسيين سنة ١٢٦٠ هـ / ٣٠ مايو ١٨٤٤ م بالقرب من سيدي عزيز في الشرق الغربي لمغنية. ولم ينجح المؤتمر الذي عقد بين ممثلي الطرفين يوم ١٥ يونيو على ضفاف نهر المولوية في الوصول إلى نتيجة، فصمم بيجو على الزحف على وَجْدَه وإحتلالها للضغط على سلطان المغرب وإجباره على تسليم الأمير عبد القادر أو طرده من

المغرب كما طلبت فرنسا عن طريق سفيرها في لندن أن يشرح للوزارة البريطانية ويؤكد لها أن هدف فرنسا هو ألا يصبح المغرب ملجأ وملاذاً لعبد القادر، يتزود فيه بالقوات لكي يوالي الحرب ضدها. وقد هاجم الرأي الإنجليزي سياسة فرنسا وخشي أن تتدخل في المغرب بنفس الشكل الذي تدخلت به في الجزائر، مما أضطر جيزو أن يعلن صراحة بأنه لا يهدف إلى إحتلال أي جزء من الأراضي المغربية[٤٣].

وتجدد القتال بين المغاربة والفرنسيين، وكانت القوات المغربية بقيادة سيدي محمد بن السلطان تشتمل على (٦,٠٠٠) من الفرسان النظاميين و(١,٢٠٠) من المشاة، وعدد كبير من الفرسان المتطوعين يصل عددهم إلى ٤٠ أو ٥٠ ألف مجاهد أما القوات الفرنسية فكانت تحت إمرة بيجو، وكانت تتكون من ١٨ كتيبة مشاة و١٩ آلاي من الفرسان. أي ما يبلغ (١١,٩٠٠) جندي، و١٦ مدفع، وكان الجيش الفرنسي يمتاز على الجيش المغربي بحسن النظام وبحداثة الأسلحة، وبكمية النيران، علاوة على التكتيك، ما يقلل من أهمية العدد عند المغاربة، وانتهت المعركة بتقهقر قوات المغرب، وقد سهل عليهم ذلك الانسحاب كون غالبيتهم من الفرسان، ولكنهم تركوا بميدان المعركة (٨٠٠) شهيداً، وبعض قطع المدفعية، أما خسارة الفرنسيين من الجرحى فكانت أكثر من خسارتهم من القتلى[٤٤].

كما قامت فرنسا بهجوم بحري على سواحل المغرب، وضربت طنجة بالقنابل، ولكن انجلترا تدخلت وأعلنت أن إحتلال أي نقطة من الأراضي المغربية سيكون سبباً للحرب مع فرنسا[٤٥].

طلبت حكومة المغرب الصلح، وقامت المفاوضات بينهما، وجاءت معاهدة طنجة الموقع عليها سنة ١٢٦٠هـ / ١٠ سبتمبر ١٨٤٤م صورة طبق الأصل من الإنذار الذي وجهته فرنسا للمغرب. إذ أن السلطان قد تعهد فيها بأن يسجن عبد القادر في احدى المدن المغربية في حالة وقوعه بين يديه، أما تحديد الحدود المغربية للجزائر فكان موضوع إتفاقية أخرى وقّع عليها في للامغنية سنة ١٢٦١هـ/١٨ مارس سنة ١٨٤٥م، وهكذا سمحت معاهدة طنجة وللامغنية لفرنسا بالتفرغ لحرب عبد القادر والمجاهدين الجزائريين[٤٦].

أما الأمير عبد القادر الجزائري فقد أنصرف عنه بعض أعوانه، ولم يبق معه إلا من كان أصلبهم عوداً وأشدهم حباً وتفانياً في الجهاد في سبيل اللّه. وقد ساعدت قسوة الفرنسيين ووحشيتهم ضد الأهالي على تثبيت المجاهدين في تحرير بلادهم والإنتقام من إعتداءات جنود الاحتلال، وكسبت فرنسا في إتفاقها مع سلطان المغرب، ولكنها خسرت نتيجة لإستخدام العنف والوحشية ضد الأهالي، وليس أدل على ذلك من الطريقة التي أستخدمها أحد القادة الفرنسيين لإعطاء مثل على قسوته أن أشعل النار في مدخل مغارة كان قد التجأ إليها بضع مئات من الجزائريين مع نسائهم وأطفالهم – ومواشيهم، ولم يأت الصبح حتى كان الجميع قد قضي عليهم بالإختناق، ولقد تسببت هذه الجريمة في إثارة جزء من الرأي العام في فرنسا نفسها، وكانت سبباً في زيادة تصميم الجزائريين على الجهاد والكفاح رغم تخلي المغرب عنهم.

في إثارة جزء من الرأي العام في فرنسا نفسها، وكانت سبباً في زيادة تصميم الجزائريين على الجهاد والكفاح رغم تخلي المغرب عنهم.

وهكذا نرى قيام حركات بقيادة بعض الشيوخ المحليين والدينيين في جهات متعددة من الجزائر نادت كلها بالجهاد ضد الفرنسيين وساعد بعضها بعضاً في ذلك، وقد استطاع الأمير أن يقضي على قوة فرنسية كبيرة بالقرب من سيدي إبراهيم بكل ماأشتملت عليه من ضباط وجنود سنة ١٢٦١هـ/٢٣ سبتمبر سنة ١٨٤٥ م، وحاصر قوى أخرى في نفس المنطقة وضيق عليها الحصار حتى سلّم من بقي منها ومن بينهم الأسرى الجزائريون. وقد كان من أثر هذين الإنتصارين أن سلمت القوة الفرنسية المرابطة في سيدى موسى بالقرب من عين تموشنت للأمير عبد القادر دون أن تحارب، وازدادت نيران الثورة الجزائرية إشتعالاً في كل مكان مما أضطر بيجو أن يعود بسرعة من فرنسا إلى الجزائر، ولكنه فشل في تطويق عبد القادر والمجاهدين الجزائريين(٤٧).

ويمكن إعتبار عامي ١٢٦١-١٢٦٢هـ / ١٨٤٥-١٨٤٦م من أصعب السنوات التي أمضتها القوات الفرنسية في الجزائر، ولولا وجود القيادة في أيدي الماريشال بيجو

وإجباره لجنوده على سرعة الحركة في الهجوم والتقهقر والإلتفاف، ولولا ضخامة عدد المقاتلين الفرنسيين تحت إمرته، وحسن تدريبهم وتسليحهم وتفوقهم في كمية النيران والتكتيك والإمداد والتمويل لما تمكنت فرنسا من البقاء في الجزائر، وكانت القوات الفرنسية تخرج من مدينة الجزائر في ثياب جديدة، نشطة وكاملة التزود، وتعود إليها بعد شهور في ثياب بالية وبوجوه يظهر عليها الإعياء والتعب، ولكن قسوة الفرنسيين في حربهم ضد الجزائريين أنهكت قوى المجاهدين أيضاً. ونشرت الفقر والخراب في أنحاء-الجزائر مما قلل من قوة مقاومة الجزائريين، وكان الحصار البحري المفروض على سواحل الجزائر مع الحصار البري المفروض على الحدود الغربية والشرقية يقلل من وصول الأسلحة والإمدادات إلى المجاهدين.

كما نشب خلاف بين بيجو وحكومته في باريس، وأخذ بيجو يشكو من أن حكومته منعته من تعقب عبد القادر داخل الأراضي المغربية، ومن إرسال حملة لإخضاع منطقة القبائل، وسحبت منه حق توزيع الأراضي على المستعمرين في المنطقة المحيطة بمدينة الجزائر، ورفضت إعطائه مبلغ ثلاثة ملايين فرنك لإنشاء مستعمرات لقدماء المحاربين، وللمسرحين من الجنود، وكان لوي فيليب يرغب في أن يعيّن ابنه الدوق دومال حاكماً عاماً على الجزائر لاعتقاده بأن قوات عبد القادر قد ضعفت وان فترة الغزو قد انتهت وستتلوها فترة الإدارة والاستعمار ما يسمح بتقليد هذا المنصب لابنه، فاستقال الماريشال بيجو الذي حصل خلال حربه في الجزائر على أعلى ربتة (الماريشالية)، ثم عيّن الملك إبنه حاكماً عاماً سنة ١٢٦٤هـ/ ١١ سبتمبر سنة ١٨٤٧م[٤٨].

وقامت فرنسا بالضغط السياسي على سلطان مراكش وأبلغته أن قواتها ستدخل حدود المغرب لتعقب الأمير عبد القادر والمجاهدين الجزائريين سواء سمح هو بذلك أو لم يسمح، فما كان من السلطان إلا أن أمر عبد القادر بتسريح قواته والحضور بنفسه إلى مدينة فاس، ولما رفض الأمير هذا الأمر مستنداً إلى تعضيد العلماء له، أرسل سلطان المغرب قوة عسكرية لتنفيذ أمره في نفس الوقت الذي وضع فيه الفرنسيون خمسة آلاف جندي على الحدود عند للامغنية لإنتظار خروج عبد القادر من الأراضي

المغربية، وحارب عبد القادر قوة المغاربة، وأنزل بها خسائر فادحة، ولكنه أضطر إلى التقهقر صوب الحدود ثم عبر المولوية ولكنه اضطر إلى أن يحارب من جديد. ثم نصح مجاهديه في آخر الأمر أن يتفرقوا وتابع هو سيره جنوباً محاولاً الدخول في الأراضي الجزائرية[٤٩].

وكانت القوات الفرنسية تعلم كل حركات الأمير، وكانت قد أقامت له النقط العسكرية على طول الحدود، مما اضطره إلى طلب التسليم على أساس وعد بالسماح له بالسفر إلى الإسكندرية أو عكا، وقد قبل الفرنسيون هذا الشرط، واستقبلوه إستقبالاً يليق بخصم شهم، وبرئيس دولة محاربة، وبقائد جيش شجاع، ثم جاء الدوق دومال بنفسه لقبول إستسلام الأمير، وقبل منه فرسه السوداء التي كانت كل ما يملك ويحب من حطام الدنيا[٥٠].

تم إستسلام الأمير عبد القادر سنة ١٢٦٤هـ/أوخر ديسمبر سنة ١٨٤٧م، ولكن فرنسا لم تنفذ وعدها بالسماح له بالسفر إلى الشرق إلا في عام ١٢٦٩هـ/١٨٥٢م وذلك بسبب نشوب ثورة فبراير سنة ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م. وقد استقر به الأمر في مدينة دمشق هو وأسرته بعد أن أمضى خمسة عشر عاماً في الجهاد ضد المحتل الأجنبي، وبعد أن أثبت أنه رجل سياسي ماهر، وقائد محنك، وإداري وحاكم ووطني مستنير[٥١].

وكما أن إستيلاء القوات الفرنسية على مدينة الجزائر قد سبق سقوط شارك العاشر ببضعة أشهر، نجد أن إستسلام الأمير عبد القادر قد سبق سقوط لوي فيليب بفترة وجيزة، وكان من أولى نتائج الثورة عزل الأسرة المالكة ونفيها من الأراضي الفرنسية، وتعيين خليفة للدوق دومال في الجزائر. فتركها إلى إنجلترا مصحوباً بأخيه دوق جرانفيل قائد البحرية السابق في غرب البحر المتوسط، أما الجزائر فانها قد أصبحت فريسة سهلة أمام رجال الإرادة الفرنسية ورجال الإستعمار فاستخدموها حقلاً لتجاربهم.

موقف الدولة العثمانية من الاحتلال الفرنسي للجزائر :

كانت الدولة العثمانية تمر بظروف سيئة للغاية في عهد السلطان محمود الثاني (١٢٢٣ ـ ١٢٥٥هـ / ١٨٠٨ ـ ١٨٣٩م) حيث كثرت الفتن والإضطرابات الداخلية في الدولة العثمانية، وخاضت الدولة معارك هائلة في الداخل والخارج. مثل معاركها مع تابعها محمد علي في مصر، وحروبها ضد أسرة القرمنلي التي أستقلت بطرابلس، وتهدئة بعض الفتن والثورات الداخلية في بلاد الشام والعراق. بالإضافة إلى الحروب الخارجية مع روسيا واليونان. مما أثقل كاهل الدولة عسكرياً، خاصة أن هذه الحروب قد جاءت بعد قضاء السلطان محمود الثاني على الجيش الإنكشاري عام ١٢٤١ هـ / ١٨٢٦ م.

وكانت الجزائر ولاية عثمانية تتبع الباب العالي في إستانبول. إلا أنها كانت تتمتع بحكم ذاتي داخلي أعطي لها منذ أيام الدايات، ورغم هذا فإن الجزائر لم تطلب في وقت من الأوقات الإنفصال عن الدولة العثمانية بل كانت تعتز بالإنتساب إليها والإرتباط بها على الرغم من مخالفتها في بعض الأحيان الأوامر الصادرة عن إستانبول(٥٢).

وحينما علم السلطان محمود الثاني بأن الخلاف بين الجزائر وفرنسا قد وصل إلى القمة، وأن الإستعدادات في فرنسا تجري على قدم وساق من أجل غزو الجزائر وإحتلالها. اتخذت عدة أساليب من أجل الحيلولة دون هذا الإحتلال. وأصدر أمراً إلى مفتي الجزائر السابق الذي كان يقيم في مدينة إزمير الشيخ خليل أفندي وزوده السلطان بعدة مقترحات من أجل حل الأزمة القائمة بين الجزائر وفرنسا وكلفه بالسفر إلى الجزائر من أجل هذه المهمة. إلا أن مهمة خليل أفندي قد فشلت لتصميم فرنسا على الاحتلال(٥٣).

لجأ السلطان محمود بعد فشل مهمة خليل أفندي إلى أسلوب آخر أكثر فعالية. حيث استدعى السفير البريطاني في إستانبول، وطلب منه أن ينقل إلى حكومته في لندن

رغبة الدولة العثمانية في رفع الحصار البحري الفرنسي عن الجزائر، وأن تقوم بريطانيا بدور الوساطة بين فرنسا والجزائر. وكان السلطان يعلم مدى التنافس الشديد بين كل من بريطانيا وفرنسا. لذلك حاول السلطان أن يشرح للسفير البريطاني خطورة الإحتلال الفرنسي للجزائر وأن هذا سيضر بالمصالح العثمانية والبريطانية على حد سواء[٥٤].

غير أن الحكومة البريطانية لم ترد على طلب السلطان. فعمد الأخير إلى كتابة رسالة إلى الحكومة البريطانية سلّمها السفير العثماني إلى وزير خارجية بريطانيا، وقد ألحّ السلطان في رسالته هذه على سرعة التدخل، وذكّر حكومة لندن موقفها المشرف من حملة نابليون بونابرت على مصر الذي لا يزال كل مسلم من رعايا الدولة العثمانية يذكره بالشكر والتقدير، وختم السلطان محمود رسالته بأنه واثق كل الثقة من سرعة تدخل بريطانيا لصالح الدولة العثمانية[٥٥].

أهتمت بريطانيا بأمر الحملة الفرنسية على الجزائر. لأنها لا تريد أن تطأ الأقدام الفرنسية المناطق الكائنة ما بين مالطة وجبل طارق، بل لا تريد دخول فرنسا منطقة الشمال الإفريقي. فكيف تستريح وتستقر وهي ترى عدوتها الأولى ومنافستها الوحيدة تربح الجولة. وبناءً عليه فقد بذلت بعض المساعي في كل من باريس والجزائر. وإستانبول لإيقاف هذا العمل الحربي. ثم لجأت بعد ذلك إلى الوعد والتهديد لفرنسا إذا هي أقدمت على مثل ذلك العمل. فرد الملك الفرنسي على آراء الحكومة البريطانية بقوله : "نحن لا نتدخل في شئون إنجلترا وعليها ألا تتدخل في شؤوننا"[٥٦].

ولم يكتف السلطان بإستثارة الحكومة البريطانية بل أصدر تعميماً إلى جميع السفراء العثمانيين في العواصم الأوربية كلّفهم بمناشدة تلك الدول سرعة التدخل لإيقاف الزحف الفرنسي على الجزائر الذي يهدد الملاحة الدولية في البحر المتوسط. وختم السلطان تعميماته هذه بنوع من التهديد. إذ أن معظم الدول الأوربية الكبرى تحتل بلاداً إسلامية وشعوباً مسلمة في كل أنحاء الأرض. ولن تقف تلك الشعوب الإسلامية مكتوفة الأيدي إزاء هذا الإحتلال، ويخشى ـ السلطان ـ من قيام حرب عالمية لا تنطفيء إلا بعد أن يكتوي الجميع بنارها[٥٧].

هال السلطان محمود الصمت المروّع الذي لاذت به الدول الأوربية، فقرر إرسال أحد كبار رجال الدولة العثمانية من أجل التفاوض والوصول إلى حل يرضي الطرفين، وارسل طاهر باشا قائد الاسطول العثماني في معركة نفارين. وحمّله مذكرة فيها مقترحات الصلح. ولكنه وصل متأخراً إذ كان الجيش الفرنسي يحاصر مدينة الجزائر، وتوجه طاهر باشا إلى قائد الأسطول الفرنسي، وعرض عليه شروط الصلح، فرد عليه قائد الأسطول أن هذه الشروط يجب عرضها على المجلس الملكي في باريس، أما قائد الجيش الفرنسي فقد رفض مقابلة طاهر باشا، وأمر بترحيله إلى ميناء طولون في فرنسا في حراسة عسكرية مشددة، وكان الغرض الحقيقي إبعاد طاهر باشا حتى يتم الإحتلال[٥٨].

أصبحت الدولة العثمانية بعد الإحتلال الفرنسي للجزائر أمام أمر واقع مؤلم، ومما زاد في ألمه أن الدولة لا تملك جيشاً قوياً تحارب به الفرنسيين. إضافة إلى ذلك أنها لازالت تعاني من بعض المشكلات والثورات الداخلية. لكن رغم ذلك كله لم تستسلم الدولة العثمانية بل بذلت كل ما تستطيع عليه من مساعٍ دبلوماسية وعسكرية.

بعث السلطان محمود الثاني بعدة رسائل إلى جهات مختلفة، وقد عثرت على بعضها أثناء بحثي في الإرشيف العثماني منذ سنوات طويلة. وسوف استعرض بعضها بإيجاز شديد إن شاء الله تعالى.

أرسل السلطان محمود الثاني رسالة مؤرخة في ٢٩ محرم سنة ١٢٤٦هـ/ الموافق ٢١ يوليو سنة ١٨٣٠م موجهة إلى علماء الجزائر وأهل الحل والعقد فيها يحثهم على التضحية والإستبسال والجهاد في سبيل الله، ويذكّرهم فيها بما أعده الله للمجاهدين من أجر كبير وخير وفير في الدنيا والآخرة، كما يذكرهم بجهاد أسلافهم الأوائل، وما فعله إخوانهم المصريون الذين أجبروا القوات الفرنسية على مغادرة مصر وهي تجر أذيال الخيبة والخسران والعار، وقد وعد السلطان في هذه الرسالة أهل الجزائر بوقوف الدولة العثمانية إلى جانبهم بعد أن تتخلص من بعض المشاكل الداخلية[٥٩].

كما بعث الداي أحمد حاكم قسنطينة برسالة إلى السلطان محمود مؤرخة في سنة ١٢٥٢ هـ / ١٨٣٦ م يستنجد فيها بالدولة العثمانية، ويشرح فيها ضعف الإمكانيات التي يملكها للدفاع عن قسنطينة، ويلِحّ على السلطان في سرعة إرسال الأسطول العثماني أو جيش قوي يمنع سقوط هذه المدينة في أيدى الأعداء[٦٠].

وجه السلطان محمود رداً على أحمد باي قسنطينة في نفس السنة يطمئنه بقوة تحصينات المدينة وقوة المدافعين عنها، وأنه يثق بخبرة الداي وتجربته في ميدان المعارك، كما ذكر السلطان في رسالته بأنه سيبعث قطعاً من الاسطول العثماني للدفاع عن المدينة من جهة البحر، كما يطمئنه بأنه سيبعث بجيش بري يصل إلى الجزائر عن طريق طرابلس وتونس، ولن تسقط المدينة في أيدي الأعداء بإذن الله كما قال السلطان[٦١].

وحينما رأى السلطان إنتصارات الفرنسيين في الجزائر، وإستماتت أهل البلاد في الدفاع عن دينهم وأرضهم وأموالهم وأعراضهم، وحينما رأى صمت الدول الأوربية عن الأعمال الوحشية التي أرتكبها قادة الجيش الفرنسي في الجزائر أعلن الجهاد في سبيل الله، وأيده العلماء والفقهاء الذين رأوا حسب تعاليم الدين الإسلامي أن الجهاد أصبح فرض عين إذا حل الكفار بديار المسلمين، وأمر السلطان بأن تقرأ هذه الفتوى في خطب الجمعة وأماكن تجمع الناس[٦٢]. وكان لهذا الإعلان صدى كبير في جميع أنحاء الدولة العثمانية، فتوافدت وفود المجاهدين من كل مكان. من الاناضول، وبلاد الشام والعراق والجزيرةالعربية، ومصر وبقية بلاد شمال إفريقية. التي كانت تتوقع أن يحل بها ما حل بالجزائر، وانظم بعض هؤلاء المتطوعين إلى أحمد باي قسنطينة، والبعض الآخر إلى الأمير عبد القادر الجزائري، والبعض الثالث واصل الجهاد تحت قيادة بعض العلماء والفقهاء بغية النصر أو الشهادة.

وكانت نقطة الضعف في المقاومة الجزائرية الفرقة، وعدم وحدة القيادة، فأحمد باي قسنطينة يجاهد في شرق الجزائر، والأمير عبد القادر في غرب الجزائر، وبقية المتطوعين من أنحاء الدولة العثمانية ورجال القبائل متفرقين في أنحاء البلاد. فكان

يعوزهم القيادة الموحدة، خاصة وأن الجيش الفرنسي يتمتع بقيادة موحدة وأسلحة متطورة.

وعقب توقيع معاهدة تافنا بين الأمير عبد القادر الجزائري والقوات الفرنسية عام ١٢٥٤ هـ / ١٨٣٨ م بعث السلطان محمود الثاني برسالة حملها القائد العثماني نجيب باشا إلى الأمير عبد القادر، أبدى فيها السلطان إعجابه الشديد بمهارة الأمير وحسن قيادته السياسية والعسكرية التي سوف تحقق النصر المؤزر للإسلام والمسلمين في الجزائر، ويطلب السلطان من الأمير بذل المزيد في الجهاد حتى لا تقوم للنصارى قائمة بعد اليوم، ويكون مصيرهم نفس المصير الذي تلقوه في مصر.

وذكر السلطان في رسالته هذه بأنه تم إرسال كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة والبارود... ويستوضح السلطان عما إذا كانت هذه الأسلحة والإمدادات قد وصلت للأمير أم لا[٦٢]. ولم أجد في الإرشيف العثماني أو في المصادر والمراجع التركية والجزائرية ما يشير إلى ذلك. وقد يكون الجيش الفرنسي قد استولى عليها.

هذا من ناحية الجهود السياسية والدبلوماسية التي بذلها السلطان محمود الثاني من أجل حل مشكلة الجزائر.

ولم تقتصر جهود الدولة العثمانية على الناحية السياسية فقط بل تداخل معها جهود عسكرية أشير إلى بعضها إشارة سريعة.

بعد أن فرغت الدولة العثمانية من تسوية مشكلاتها مع محمد علي والي مصر في عام ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م عقب حرب الشام الأولى بعقد صلح كوتاهية عام ١٢٤٩هـ / ٨ أبريل (نيسان) عام ١٨٣٣م حاولت إستخدام القوة لإسترداد الجزائر من فرنسا، وكان مما شجعها على اللجوء إلى الحرب أن فرنسا لم تكن وطدت نفوذها في الجزء الشرقي من الجزائر، وفي الأقاليم الداخلية مثل قسنطينة، ولكن كانت فرنسا تعلم تماماً أنه ليس في مقدور الأسطول العثماني ولا الجيش العثماني خوض معارك ضد قواتها المسلحة، وفي هذه الفترة نجحت الدولة العثمانية في إنهاء حكم أسرة القرمانلي في طرابلس (ليبيا) عام ١٢٥١ هـ / ١٨٣٥ م وأعادت هذه النيابة إلى الحكم العثماني المباشر. وأستغلت الدولة هذا الوضع الجديد في نيابة

طرابلس وأعلنت عن عزمها إرسال قوات برية من الأناضول إلى طرابلس تزحف في الداخل عبر الأراضي التونسية إلى الجزائر للإشتراك في الدفاع عن قسنطينة التي كان يدافع عنها الحاج أحمد باي قسنطينة، وطلبت الدولة العثمانية من باي تونس تسهيل مرور القوات العثمانية البرية عبر أراضيها من طرابلس إلى الجزائر، كما أراد الباب العالي منح رتبة الباشوية لأحمد باي قسنطينة لتوطيد مركزه تجاه الفرنسيين، ولِيزداد أهل الجزائر التفافاً حوله. فتلقى الباب العالي إنذاراً من الحكومة الفرنسية جاء فيه أن منح الحاج أحمد هذا اللقب سيؤدي إلى عواقب وخيمة، وطلبت أن يكف الباب العالي فوراً عن تدخله في موضوع قسنطينة، كما أبلغت فرنسا الحكومة العثمانية أن باريس لن تغض الطرف عن تعيين والٍ معادٍ لها في تونس، وإذا أرسلت الحكومة العثمانية قوات عسكرية إلى باي قسنطينة فإن فرنسا تعتبر نفسها في حالة حرب مع الدولة العثمانية[٦٤].

وعلى الرغم من هذه التهديدات الفرنسية المستمرة والمتلاحقة. فقد دخلت الدولة العثمانية في تجربة جديدة ومحدودة، وأرسلت بعض وحدات من أسطولها بقيادة فوزي باشا إلى ميناء طرابلس في عام ١٢٥٣هـ / أواخر شهر يوليو (تموز) عام ١٨٣٧م، ثم واصل الأسطول سيره إلى ميناء تونس، وردت الحكومة الفرنسية بتوجيه أسطولها في سبتمبر (أيلول) إلى ميناء تونس بحجة حماية مصالحها في حوض البحر المتوسط، وكان من المقرر أن يجري فوزي باشا إتصالات مع مصطفى باشا باي تونس. ولكن تهرب الأخير من مقابلة مندوبية تحت ضغط الأسطول الفرنسي، وخشي السلطان محمود الثاني أن يتحرش الأسطول الفرنسي بالأسطول العثماني قبل وصول الإمدادات الجديدية من إستانبول. وظل الأسطول العثماني رابضاً في مياه طرابلس وتجنب الإقتراب من المياه التونسية. ولذلك لم تطل مدة مكث الأسطول العثماني في مياه طرابلس، فزار مالطة ثم أقلع في سبتمبر (أيلول) من السنة نفسها إلى إستانبول، وظل الأسطول الفرنسي يقتضي أثره حتى مضيق الدردنيل[٦٥].

هذه هي إمكانيات الدولة العثمانية وجهودها تجاه الجزائر، وهي جهود تشكر عليها. لأن الدولة قد شاخت وهرمت وأصبحت غير قادرة عن الدفاع عن نفسها أو عن عاصمتها إستانبول، وقد صاحب هذا الضعف في الدولة العثمانية كثرت التمرد والثورات الداخلية كما ذكرت سابقاً حتى لم يكد يخلو قطر من أقطار الدولة العثمانية من ثورة أو تمرد.

وإنني أختلف إختلافاً كاملاً مع ما ذكره الأستاذ ساطع الحصري في كتابه البلاد العربية والدولة العثمانية ص ١٥٨ حيث ذكر أن الدولة العثمانية التزمت موقف الحياد التام " في الخصام الذي قام بين فرنسا والجزائر حتى أنها لم تحتج على عمل فرنسا، ولو احتجاجاً صورياً. وذلك على الرغم من تصريحاتها المتكررة بأن القطر الجزائري ملك للدولة العلية. وبأن أهلها من تبعة الدولة العثمانية. وبأن حكام الجزائر لم يأتوا بعمل يخالف رضاء الله وينافي إرادة السلطان. وكل شيء يدل على أن رجال الدولة كانوا قد زعموا أن واجبهم نحو فرنسا يعادل واجبهم نحو الجزائر. ولذلك لم يجدوا في استيلاء الفرنسيين على تلك البلاد ما يستوجب التأثر والإعتراض[٦٦]

وهذا القول غير صحيح ومنافي للحقيقة والواقع التي أثبتتها المصادر والمراجع العربية والتركية والأجنبية.

الهوامش

(١) عن كيفية دخول الجزائر في الحكم، وسياسة الدولة العثمانية فيها أنظر :

- عبد العزيز سالم : المغرب الكبير، العصر الإسلامي، الناشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٦ م، ص ٤٨٧ - ٥٠٠

- إبن عذاري : البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب. طبعة ليدن ١٩٤٨ م، جـ١ و جـ٢.

- صلاح العقاد : المغرب العربي، الجزائر - تونس - المغرب الأقصى دراسات في تاريخه الحديث ومشاكله المعاصرة. مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٢ م، ص ٢١ و٢٢.

- زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية. بيروت، لبنان١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، ص ٤٨٨ وما بعدها.

- إسماعيل ياغي ومحمود شاكر: تاريخ العالم الإسلامي، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر١٤٠٣هـ، ص١١٩.

(٢) إسماعيل ياغي ومحمود شاكر : المرجع السابق، جـ ٢، ص ١٢٥.

(٣) رافت غنيمي الشيخ: في تاريخ العرب الحديث، دار الثقافة بالقاهرة، ص ٣٨٦.

(٤) كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٧، ص ٦٢٠.

(٥) رأفت غنيمي الشيخ : المرجع السابق، ص ٣٨٦.

(٦) حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي : الجزائر مشكلة دولية (كتب سياسية)، دار القاهرة للطباعة، ص ١٢.

عبد الحميد البطريق : التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥ - ١٩٦٠ م، القاهرة ١٩٨٢ م، ص ٢٧.

(٧) جلال يحي : السياسة الفرنسية في الجزائر، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٩٥٩م، ص ٦١.

محمد فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل بيروت ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، ص٢٣٢.

(٨) جلال يحي : العالم العربي الحديث، جـ ١، دار المعارف بمصر، ص ١١٩.

عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، دار المتنبي، الدوحة، ص ٢٢٢.

أبو القاسم سعد الله : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، الطبعة الثانية ١٩٧٦م، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص ٢٤.

(٩) سيمون بفايفر : مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، ترجمة أبو العيد ودود، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ١٩٧٢ م، ص ٥٧ و٥٨.

(١٠) أحمد عبد الرحيم مصطفى : في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، ص ١٨٩.

أحمد حسين : موسوعة تاريخ مصر، جـ ٣، دار الشعب ص ٩٥٣ و٩٥٤.

(١١) جلال يحي : المرجع السابق، ص ١٢١.

(١٢) نقولا زيادة : قصة الإستعمار في العالم العربي، منشورات الفاخرية، الرياض، ص ٣٩.

(١٣) تقع هذه الجزيرة على بعد خمسة وعشرين كيلو متراً من الجزائر.

(١٤) جلال يحي : العالم العربي الحديث، جـ ١، ص ١٢٤ و١٢٥.

(١٥) جلال يحي : العالم العربي الحديث، جـ ١، ص ١٢٤ و١٢٥.

(١٦) أنظر نص الإتفاقية في :

محمد عبد القادر الجزائري : تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر. شرح وتعليق ممدوح حقي، بيروت ١٩٦٤ م، ص ١٣٤ و١٣٦.

(١٧) نقولا زيادة : المرجع السابق، ص ٤١ و ٤٢.

(١٨) أحمد عزت عبد الكريم : دراسات في تاريخ العرب الحديث. دار النهضة العربية ١٩٧٠، ص ٤١١.

(١٩) جلال يحي : العالم العربي الحديث، جـ ١ ص ١٢٧.

(٢٠) أحمد الخطيب : الثورة الجزائرية، دار العلم للملايين، بيروت، ص ٥٧ وما بعدها.

(٢١) ولد الأمير عبد القادر عام ١٢٢٢هـ مايو (أيار) عام ١٨٠٧ م في قرية القيطنة التابعة لإيالة وهران، وكان والده من كبار العلماء في الجزائر حفظ القرآن الكريم وهو صغيراً، واشتهر في السابعة عشرة من عمره بشدة البأس، وقوة البدن والفروسية حتى كان يُشار إليه بالبنان بين الفرسان لمهارته في ركوب الخيل. وفي عام ١٢٤١هـ/١٨٢٥م صحب والده إلى الحرمين الشريفين لأداء فريضة الحج، ومرا في طريقهما بالإسكندرية، وزارا القاهرة، وفيها محمد علي باشا فأكرمهما، ومن القاهرة قصدا الحجاز عن طريق السويس، وعرجا بعد الحج نحو دمشق قضيا فيها زمناً وسارا منها إلى بغداد، ثم عادا من هناك إلى الحرمين الشريفين ثانية، ومنها إلى وطنهما فوصلاه في أوائل عام ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م. لمعرفة المزيد عن الأمير عبد القادر أنظر :

(لوتروب ستودارد : حاضر العالم الإسلامي. ترجمة عجاج نويهض، تعليقات الأمير شكيب ارسلان، دار الفكر، بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٣ م، جـ٢، ص١٦٨).

(شوقي عطا الله الجمل : المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة الانجلو المصرية، ص٣٦٥)

(يحي بوعزيز : الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، الدار العربية للكتاب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص ٤١ وما بعدها).

(أديب حرب : التاريخ العسكري والإداري للأمير عبدالقادر الجزائري ١٨٠٨ -١٨٤٧م الطبعة الأولى ١٩٨٣م، جـ١، ص٦٧-٨٠).

(٢٢) خير الدين الزركلي : الأعلام. قاموس وتراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، الجزء الرابع ص ٤٥ , ٤٦.

بسام العسيلي : الأمير عبد القادر الجزائري، دار النفائس، ص٢٠ - ٣٠.

(٢٣) شارل هنري تشرشل : حياة الأمير عبد القادر، ترجمة أبو القاسم سعد الله - الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٧٤م ص ٥٥ و ٥٦.

(٢٤) زاهية قدورة : المرجع السابق، ص ٤٩٩.

(٢٥) أديب حرب : المرجع السابق جـ ٢ ص ٤٠ - ٧٢.

(٢٦) أنظر نصوص هذه المعاهدة في : شارل هنري تشرشل : المرجع السابق، ص ٦٧- ٦٩.

(٢٧) أنظر نصوص معاهدة تافنا في :

- محمد بن عبد القادر الجزائري : المصدر السابق، ص ٢٧٧ - ٢٧٩.

- كاتب ياسين : الأمير عبد القادر وإستقلال الجزائر ترجمة محمد هناد. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر، ص ٤٠ - ٤١.

(٢٨) عبد العزيز الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة القاهرة ١٩٨٠ م، جـ ٢، ص ٩٥٦.

(٢٩) أرجمند كوران : أحمد باي قسنطينة المدافع عن الجزائر. بحث مقدم للمؤتمر التاريخي الخامس الذي عقد في أنقرة في الفترة من ١٢ إلى ١٧ أبريل - نيسان عام ١٩٥٦، وقد نشره الدكتور عبدالجليل التميمي كملحق لرسالة الدكتور كوران التي عربها، ص٧٨ - ٨٥.

(٣٠) أبو القاسم سعد الله : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث. بداية الإحتلال. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٧٦م ص ٣٤- ٣٧.

(٣١) جلال يحي : العالم العربي الحديث، جـ ١، ص ١٤٠.

(٣٢) أرجمند كوران : أحمد باي قسنطينة المدافع عن الجزائر. مرجع سبق ذكره، ص ٧٨- ٨٥.

يحي بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين. دار البعث، الطبعة الأولى ١٩٨٠م، الجزائر ص١١.

(٣٣) لوثروب ستودارد : حاضر العالم الإسلامي، جـ ٢، ص ١٧٠.

(٣٤) شارك هنري تشرشل : المرجع السابق، ص ١٨١ و١٨٢.

(٣٥) جلال يحي : العالم العربي الحديث، جـ ١، ص ١٤٥.

(٣٦) جلال يحي : المرجع السابق، جـ ١، ص ١٤٥ و١٤٦.

(٣٧) علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ /١٩٨٠م، ص١٣٤.

(٣٨) جلال يحي : العالم العربي الحديث، جـ ١، ص ١٤٧.

(٣٩) بسام العسيلي : المرجع السابق، ص ١٣٨.

(٤٠) جلال يحي : العالم العربي الحديث، جـ ١، ص ١٥٠ ـ ١٥٢.

(٤١) لوثروب ستودارد : حاضر العالم الإسلامي، جـ ٢، ص ١٧١.

(٤٢) رأفت غنيمي الشيخ : المرجع السابق، ص ٤٠٥.

(٤٣) جلال يحي : العالم العربي الحديث، جـ ١، ص ١٥٢ و١٥٣.

(٤٤) أديب حرب : التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري، جـ٢، ص ٤٥٨ ـ ٤٦٢.

(٤٥) حسن محمد جوهر ومحمود مرسي أبو الليل : الجزائر، دار المعارف بمصر، ص ٤١ و٤٢.

(٤٦) بسام العسيلي : المرجع السابق، ص ١٤٧ و١٤٨.

(٤٧) جلال يحي : العالم العربي الحديث، جـ ١، ص ١٥٦ ـ ١٥٨.

(٤٨) جلال يحي : العالم العربي الحديث، جـ ١، ص ١٥٨ و١٥٩.

(٤٩) كارل بروكلمان : المرجع السابق، ص ٦٢٦.

(٥٠) حسن محمد جوهر ومحمود مرسي أبو الليل : الجزائر، ص ٤١ و٤٢.

(٥١) سيد محمد إبراهيم : الجزائر، دار النهضة بمصر للطباعة والنشر، القاهرة، ص ٣٦.

محمد كامل حسن المحامي: الأمير عبد القادر الجزائري، الطبعة الثالثة، بيروت١٩٨٠م، ص٩٦ ـ ١١٠.

(٥٢) عزيز سامح اتر : الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي، دار النهضة العربية، بيروت، ص ٦٣٧.

(٥٣) عزيز سامح اتر : المرجع السابق، ص ٦٤٢.

(٥٤) المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة الوزراء، إستانبول، وثيقة رقم (٧١٢)، تاريخ ١٠ ربيع الثاني ١٢٤٥هـ/١١ سبتمبر ١٨٢٩م من السلطان محمود الثاني (لم يذكر إسم المرسل إليه).

(٥٥) وثيقة رقم (٧٣١)، تاريخ ٢٩ ربيع الثاني ١٢٤٥ هـ / ٣١ سبتمبر ١٨٢٩ م من السلطان محمود إلى وزارة الخارجية البريطانية.

(٥٦) عزيز سامح اتر : المرجع السابق، ص ٦٣٧ ـ ٦٣٨.

(٥٧) المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة الوزراء، إستانبول، وثيقة رقم (٨٣٥)، تاريخ ٢ شوال ١٢٤٥ هـ / ١٣ فبراير ١٨٢٩ م، من الباب العالي (لم يذكر اسم المرسل إليه).

(٥٨) عزيز سامح اتر : المرجع السابق، ص ٦٤٣ ـ ٦٤٤.

(٥٩) المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة الوزراء، إستانبول، وثيقة رقم (٧٩٠)، تاريخ ٢٩ محرم ١٢٤٦هـ/٢١ يوليو ١٨٣٠م، من الباب العالي إلى أهل الجزائر.

(٦٠) وثيقة رقم (٧٨١)، تاريخ ١٢ ذو الحجة ١٢٥٢هـ / ١٠ نوفمبر ١٨٣٦م، من الداي أحمد حاكم قسنطينة إلى مقام السلطان.

(٦١) وثيقة رقم (٧٨٩)، تاريخ ٢٨ ذو الحجة ١٢٥٢ هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٣٦ م، من السلطان محمود إلى حاكم قسنطينة.

(٦٢) المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة الوزراء، إستانبول، وثيقة رقم(٨٤٠)، تاريخ ٢٨ ربيع الأول ١٢٥٤ هـ / ٢٣ يونيه ١٨٣٨ م، من الباب العالي إلى مفتي الدولة.

(٦٣) المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة الوزراء، إستانبول، وثيقة رقم (٨٥١)، تاريخ ٢٩ ذو الحجة ١٢٥٤ هـ/٢٤ نوفمبر ١٨٣٨ م، من السلطان محمود إلى إمام المجاهدين الأمير عبد القادر.

(٦٤) أرجمند كوران : أحمد باي قسنطينة المدافع عن الجزائر، ص ٧٨ ـ ٨٥.

(٦٥) أرجمند كوران : السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر، ص١١ ـ١٣.

(٦٦) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٦٥ م، دار العلم للملايين، ص ١٥٨.

المصادر والمراجع

القسم الأول : الوثائق العثمانية

وثائق عثمانية غير منشورة من المديرية العامة لدار محفوظات رئاسة مجلس الوزراء، إستانبول. BASBAKANLK ARSIVI

- وثيقة رقم (٧١٢)، تاريخ ١٠ ربيع الثاني ١٢٤٥ هـ / ١١ سبتمبر ١٨٢٩ م. من السلطان محمود (لم يذكر إسم المرسل إليه).

- وثيقة رقم (٧٣١)، تاريخ ٢٩ ربيع الثاني ١٢٤٥ هـ / ٣١ سبتمبر ١٨٢٩ م. من السلطان محمود إلى وزارة الخارجية البريطانية.

- وثيقة رقم (٨٣٥)، تاريخ ٢ شوال ١٢٤٥ هـ / ١٣ فبراير ١٨٢٩ م. من الباب العالي (لم يذكر إسم المرسل إليه).

- وثيقة رقم (٧٩٠)، تاريخ ٢٩ محرم ١٢٤٦ هـ / ٢١ فبراير ١٨٣٠ م. من الباب العالي إلى أهل الجزائر.

- وثيقة رقم (٧٨١)، تاريخ ١٢ ذو الحجة ١٢٥٢ هـ / ١٠ نوفمبر ١٨٣٦ م. من الداي أحمد حاكم قسنطينة إلى مقام السلطان.

- وثيقة رقم (٧٨٩)، تاريخ ٢٨ ذو الحجة ١٢٥٢ هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٣٦ م. من السلطان إلى حاكم قسنطينة.

- وثيقة رقم (٨٤٠)، تاريخ ٢٨ ربيع الأول ١٢٥٤ هـ / ٢٣ يونيه ١٨٣٨ م. من الباب العالي إلى مفتي الدولة.

- وثيقة رقم (٨٥١)، تاريخ ٢٩ ذو الحجة ١٢٥٤ هـ / ٢٤ نوفمبر ١٨٣٨ م. من السلطان محمود إلى إمام المجاهدين الأمير عبد القادر.

القسم الثاني : المصادر والمراجع العربية والمعربة

- أديب حرب : التاريخ العسكري والإداري للأمير عبدالقادر الجزائري ١٨٠٨/١٨٤٧م. الطبعة الأولى ١٩٨٣م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر.
- أحمد الخطيب : الثورة الجزائرية، دار العلم للملايين، بيروت.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى : في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- أحمد عزت عبد الكريم : دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية ١٩٧٠م.
- أحمد حسين : موسوعة تاريخ مصر. جـ ٣، دار الشعب.
- إسماعيل ياغي ومحمود شاكر: تاريخ العالم الإسلامي، دار المريخ للنشر ١٤٠٣هـ.
- أرجمند كوران : السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر.
- أبو القاسم سعد الله : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث. بداية الإحتلال. المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم ١٩٧٦ م.
- ابن عذاري : البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، طبعة ليدن ١٩٤٨م، جـ١و٢.
- بسام العسيلي : الأمير عبد القادر الجزائري، دار النفائس.
- جلال يحى : السياسة الفرنسية في الجزائر، دار المعرفة، ط ١، ١٩٥٩ م.
- جلال يحى : العالم العربي الحديث، جـ ١، دار المعارف بمصر.
- حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي : الجزائر مشكلة دولية. كتب سياسية، دار القاهرة للطباعة.
- حسن محمد جوهر ومحمود مرسي أبو الليل : الجزائر، دار المعارف بمصر.
- خير الدين الزركلي : الاعلام. قاموس وتراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين، الجزء الرابع.
- رأفت غنيمي الشيخ: في تاريخ العرب الحديث. دار الثقافة بالقاهرة، ط١، ١٩٧٥م.
- زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- سيد محمد إبراهيم : الجزائر، دار النهضة بمصر للطباعة والنشر، القاهرة.

- سيمون بفايفر: مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، ترجمة أبو العيد ودود الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٢ م.
- ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٦٥م، دار العلم للملايين.
- شوقي عطاالله الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية.
- شارل هنري تشرشل : حياة الأمير عبد القادر، ترجمة أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٧٤ م.
- صلاح العقاد: المغرب العربي، الجزائر-تونس-المغرب الأقصى، دراسات في تاريخه الحديث ومشاكله المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة، ١٩٦٢م.
- صلاح العقاد : الجزائر المعاصرة، القاهرة، ١٩٦٤ م.
- عزيز سامح التر : الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي، دار النهضة العربية، بيروت.
- عبد العزيز الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، جـ٢، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٠ م.
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر، سلسلة الكتاب الجامعي (١)، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، دار المنتبي، قطر.
- علي حسون : تاريخ الدولة العثمانية، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- عبد العزيز سالم : المغرب الكبير، العصر الإسلامي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦ م.
- عبد الرحيم بن سلامة: المغرب قبل الإستقلال، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط ٢، ١٤٠٠هـ.
- عبد الله شريط ومحمد الميلي : الجزائر في مرآة التاريخ، ١٩٦٥ م.
- كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية. ترجمة نبيه أمين ومنير البعلبكي، الطبعة السابعة، دار العلم للملايين، بيروت.

- لوثروب ستودارد : حاضر العالم الإسلامي، جـ٢، ترجمة عجاج نويهض. دار الفكر، بيروت، ط ٤، سنة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٣ م.
- محمد كامل حسين المحامي: الأمير عبد القادر الجزائري، ط٣، بيروت، ١٩٨٠م.
- محمد بن عبد القادر الجزائري : تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، شرح وتعليق ممدوح حقي، بيروت، ١٩٦٤ م.
- محمد عبد الغني سعودي : الوطن العربي، القاهرة، ١٩٦٦ م.
- محمد عبد الرحمن برج : دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤ م.
- محمد فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧ م.
- محمد علي دبور : نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، الطبعة التعاونية، ط ١، ١٣٨٥ هـ.
- نقولا زيادة : قصة الإستعمار في العالم العربي، منشورات الفاخرية، الرياض.
- يحي بو عزيز : الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، الدار العربية للكتاب. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- يحي بو عزيز : ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرين، دار البعث، الطبعة الأولى، ١٩٨٠ م.

☆ ☆ ☆

- أرجمند كوران: أحمد باي قسنطينة المدافع عن الجزائر. بحث مقدم للمؤتمر التاريخي الخامس الذي عقد في أنقره في الفترة من ١٢ إلى ١٧ من شهر أبريل (نيسان) عام ١٩٥٦ م، نشره الدكتور عبد الجليل التميمي كمحلق لرسالة الدكتور كوران التي عربها.